

في سراديبه المظلمة المظلمة .

إن الجزء السمي بمصر من هذا النيل النحدر من منابعه إلى مصبه في البحر الأبيض المتوسط ، جزء يسير من مجرى هذا النيل ، وهو واقع في صحراء جرداء لولا هذا الجزء من النيل لالتصت رمال الجانب الشرق والجانب الغربى من الصحراء وتصاغت على مسيله . وهذا الجزء الخصب بمد النيل ، خطضيق محصور أكثره بين الجبال والرمال ، ولا يرجو أهله منه خيراً إلا باسم النيل وبماء النيل وبركة النيل . فإذا حبس النيل ماءه أو منع بركته ، أو وجد على الجزء الجنوبي منه (وهو السودان) من يحبس ماءه ويمنع بركته ، انقلبت هذه الأرض المصرية نعمة على أهله وشرّاً وبلاء . والتاريخ يحدث منذ قديم الأزمان بأنه ما امتنع ماء النيل أو قلّ إلا حدثت في مصر المجاعات والقحوط التي أهلكت الحرث والنسل ، حتى اضطّر أهل مصر في كثير من أزمان القحط أن يأكل الرجل لحم أخيه وولده من شدة المربة التي حاقت بهذا البلد الخصب . فالنيل هو كل شيء في بلاد لا تمطره السماء إلا غيباً ، وليس فيه ما يُبنى أهله عن أن يحملوا مادة حياتهم وأرزاقهم مما تخرجه الأرض التي يكدحون في زراعتها كدحاً شديداً ، والتي لا تنفع فيها زراعة إلا إذا استوفت حظها من ماء هذا النيل .

وقديماً قامت في هذا الجزء الأدنى من النيل أمم وحضارات لا تزال آثارها باقية إلى هذا اليوم ، وكان أولى بقيام هذه الأمم والحضارات الجزء الأعلى وهو السودان ، لولا أن أهل الزمن الماضي قرؤوا من وقعات الشمس المحرقة في السودان إلى هذا الجزء الأدنى فأقاموا الحضارات على حفافيه ، ولكنهم ما فعلوا ذلك إلا وهم مطمئنون إلى أن الجزء الأعلى ليس فيه دولة قائمة يمكنها أن ترد هذا النيل عن مجراه إلى قرارة هذا الوادى الذى سُمي « مصر » . ولو كان هناك شيء مثل ذلك لرأينا ، كما رأينا في شأن الوجه القبلى والبحرى ، رجالاً ينصبون أنفسهم لضمّ الشمال إلى الجنوب وتوحيدهما حتى لا يكون في الأرض الواحدة دول متقسمة يناوئ بعضها بعضاً ، فلا تقوم لواحدة منهما قائمة ، ولا يكون لواحدة منهما مجد أو حضارة أو تاريخ . وبذلك بقى النيل الأعلى (السودان) في سَلَمٍ دائمة ، إذ لم تكن فيه دولة مناوئة ، وبقيت صلته بمصر كصلة أى بلد من بلاد الدنيا

مصر هي السودان

للأستاذ محمود محمد شاكر

دخلت المسألة المصرية السودانية في ساعة حاسمة لا بد فيها من العمل والتسديد والحزامة والتصميم ، وأصبح لزاماً على أهل الراى ورجال السياسة أن يزعوا الخوف من قلوبهم ويطرحوا التردد جانباً ، ويقبلوا على الحركة مستبشرين لا يخافون . وقد صار أمر مصر والسودان إلى مصير ليس في تاريخ مصر والسودان أسوأ منه ، فكل نكول عن أداء الواجب وعن التنبيه والتحذير خيانة لوادى النيل لا يفتقرها لنا آباؤنا ولا أحفادنا من بعدنا . وإذا أضعنا اليوم حق مصر والسودان علينا ، فقد ضاع كل ما ترجوه بلاد العرب والحسين من أطراف الصين إلى أقصى الغرب الأقصى ، وإذا الفرصة السانحة قد أفلتت من يد هذه الأمم إلى غير رجعة . فمسألة مصر والسودان ليست إذن مسألة مفردة برأسها بل هي أم السائل العربية والشرقية جميعاً ، وموقفنا حيالها هو المحك لكل ما يرجوه الشرق ويؤمله .

يبد أن مسألة مصر والسودان قد أصابها من البلبلة على مر السنين الطوال ما يُخفى معه أن يدع للعدو منفذاً بتدسس منه إلى إحداث الفرقة والتنابد ، وقد بدا شيء من آثارها في العهد الأخير بعد أن استطاعت الدولة الخداعة أن تستميل قلوب نفر من أهل الطامع ورجال سوء في السودان وغير السودان . فلا بُدّ إذن أن نبدي ونميد في بيان الحقيقة التي لا تطمس نورها الأكاذيب الملفقة ، ولا يُطفى رونقها طول الإهمال والتترك . وإنا لنأسف أن قد مضى على كبار ساستنا زمان وهم يظنون أن علاج المسألة المصرية مفصولة عن السودان هو الطريق إلى نيل الحق من غاصب وادى النيل ، فأصبح الناس وإذا هم يرون ضلال الساسة النابرين في بتر قضية وادى النيل وشطرها إلى شطرين سموها باسم المسألة المصرية والمسألة السودانية . ولو هم عملوا منذ ولّاهم الله سياسة هذه الأمة ، على أن القضية واحدة ، وتجزئتها مفسدة للجزئين كليهما ، لاسر تاريخ مصر والسودان غير هذا السير الخبيث الذى ساقتنا بريطانيا

لمصر على السودان ، والذي يجب للسودان على مصر ، وأنا أقدم فأقول إن حق السودان على مصر هو الأصل ، وهو الحق الأعظم ، وهو الحق الذي لا يمكن مصر مهما بلغت من قوة وبعد حضارة أن تنصل منه أو تنبرأ ، فإذا فعلت ، فذاك هلاكها وضياها في هذا المصر وإلى الأبد البعيد .

إن السودان كما كان قديماً ، وكما هو الآن ، هو حياة الأرض التي تسمى باسم « مصر » ، فزراعتها وتجارتها ومالها وأهلها وتاريخها وحضارتها ، كل ذلك فضل أتى به النيل . والنيل فيما بعد أسواره إلى منابه واقع في الأرض التي تسمى السودان ، فإذا أبى السودان أن يُفضّل على مصر بالقدر الكافي من ماء النيل ، فقد حدثت المجاعات ، وهلكت الزراعة وبارت التجارة وذهب المال واندرت الحضارات وانطمس التاريخ ، ولم يبق في الدنيا دولة تسمى نفسها الدولة المصرية ، بل مكان في الصحراء يقال له مصر ليس إلا ، مجرداً من كل ماتكون به دولة أو أمة . فالحقيقة التي ينبغي أن لا تنأى فيها بالعصبية أو الكبرياء هو أن السودان هو سيد هذا الوادي الذي يمدّه النيل بمائه ، وإذن فالسودان هو أحق الشقيقتين باسم الدولة ، فلما أن يسمى وادي النيل كله باسم الدولة المصرية برضى أهل السودان ، أو أن يسمى هذا الوادي باسم الدولة السودانية برضى أهل مصر . فهذا هو الوضع الصحيح للمسألة المصرية السودانية .

ومن البين الذي لا خفاء فيه أن السودان كنز كله ، بمائه ومصادنه وغاباته وحيوانه وكل شيء فيه ، والذي في مصر من ذلك لا يعدل واحداً من ألف من هذه القوى الطبيعية المكنوزة في أرضه وجباله وسفائه . وهذه القوى هي التي تجعل لصاحبها السيادة العليا على الذي يستمد من فضلها . فصر تستمد من قوى السودان جزءاً يسيراً وهو الماء ، وتستمد برضى أهل السودان ومسالمتهم وأخوتهم ، فمن البين إذن أن تدعى مصر « سيادة » على السودان ، بل الحقيقة التي لا مرأى فيها هي أن سيادة السودان هي العليا ، وأن مصر جزء من السودان ، وهو جزء عظيم خصب صالح للاستثمار في الزراعة وغيرها استثماراً عظيماً ، فمن مصلحة السودان أن يُفضّل الساء على هذا الجزء لتزدهر زراعته وحضارته ويكون للسودان ذخراً من القوة يضارع القوة التي فيه . والسودان محتاج إلى هذا

يكون في أرضها جزء متروك لم يمسر بالمهجرة أو الاستصلاح أو الاستثمار . وهذا الترك لا يدل على اقتطاع هذا الجزء ، بل على أن الحاجة لم تدفع بعد إلى استصلاحه أو استثماره . هذا هو التاريخ القديم في العلاقة بين جزئي النيل « مصر والسودان » . ومضى التاريخ على هذا إلى أن جاء المصر الأخير ، فقام شمال النيل « مصر » ليضم الجنوب « السودان » ، كما قام الشمال من أمريكا لضم الجنوب إليه ، وكما قام جزء من بريطانيا نفسها ليضم إليه بلاد الغال وأرض أسكتلندة . ولو بقي شمال أمريكا منفصلاً عن جنوبه ، وبقيت بلاد الغال وبلاد أسكتلندة على أحوالها التي كانت عليها منذ قرون ، لما كان في الدنيا شيء يسمى الولايات المتحدة ، ولا شيء يسمى بريطانيا . وإذن فضم السودان إلى مصر بالحرب لا يمكن أن يسمى « فتحاً » بل هو ضمٌ خصب فلذلك يخطئ بعض الساسة الذين يحتجون في المسألة المصرية السودانية بهذا الشيء السخيف الذي يسمونه « حق الفتح » . وكل ما هنالك هو أن هذا الجزء المتروك من أرض مصر أو أرض السودان — كما تشاء — كان لا بد في ضمه من بعض الحرب حتى تستقر الحال ويستتب النظام ، كما حدث في كل بلاد العالم منذ أقدم عصور التاريخ ، في الشرق والغرب والشمال والجنوب ، وهذا شيء لا بد منه لا يحتاج إلى زيادة .

ويتبع هذا الخطأ في الاحتجاج بحق الفتح خطأ آخر أجب عنه ، وهو احتجاج من يحتج بما أنفقت الأرض الشمالية على الأرض الجنوبية من الأموال ، وهذا أيضاً فاسد كل الفساد . فكل دائق أنفخته مصر في السودان هو حق السودان على مصر ، كحق أى قرية في أرض مصر ، وكحق كل شارع أو مديرية . فينبني إذن أن ننفي من احتجاجنا كل شيء يسمى نفقات أنفقت في السودان ، فإن كل ذلك هو حق السودان الذي إذا قصرنا في أدائه وجب عليه أن يطالبنا به بالكلام أو بالسيف أو بكليهما . ومن المؤلم أن يكون هذا الأسلوب الذي جرى ولا يزال يجري على السنة بعض الساسة ، هو خديعة بريطانية قديمة لم تزل تنزل في مداخلها ونزل ، حتى كادت تكون نكبة عقلية ألّت بهؤلاء الساسة .

فلا بد إذن من وضع هذه الحجج حيث ينبغي أن توضع في زوايا الإهمال ، وأن ينظر الساسة إلى الحق الطبيعي الذي يجب

إن واجبتنا اليوم هو أن نموت في سبيل السودان ، لأن السودان هو حياتنا ، ونحن بضعة منه ، فدافعنا عنه وموتنا في سبيله هو دفاع الولد البار عن أبيه ، والذي لا حياة له ولا عز ولا جدد إلا بحياته وعزه ومجده . نحن لا نريد سيادة على السودان بهذا المعنى المائى الخلف ، فإن السودان هو سيد هذا الوادى ، ولكننا نريد أن تبقى مصر حيطة قوية في كنف السودان أينما ومادة حياتنا . إننا لن نقرط ساعة في السودان لأن الدولة المصرية ليست شيئاً ، ولن تكون شيئاً في هذا الوجود إلا بالسودان . ولو أنصف القدر وأنصف الناس ، لكان ينبغي أن تسمى «الدولة المصرية» الدولة السودانية . أما بريطانيا فهي تريد السودان ، لأنها تدرك هذا كله حتى الإدراك وتعلم أنها إذا بقيت في السودان ، تحكمت في حياة مصر كلها ، وزادت عليه ما في السودان من كنوز لا تزال مطمورة تحت تاريخ الحياة الإنسانية المتقدمة منذ أبعاد الآباد . فليحذر السودان ولتحتذر مصر ، فإن مصر هي القوة الحقيقية لأهل السودان ، والسودان هو الحياة الحقيقية لمصر . فإذا انقفل أحدهما عن الآخر ماتا كلاهما بين أنياب الوحش الذى لا تشبع نهمة ولا تسكن ضراوته .

محمد محمد شاكر

إدارة البلديات — المباني

تقبل العطاءات بإدارة البلديات
(بوستة قصر الدوباره) لغاية ظهر يوم
٨ فبراير سنة ١٩٤٧ عن إنشاء عتبر
اسطبلات بمبنى مخازن واسطبلات المحلة
الكبرى ونطلب الشروط والمواصفات
من الإدارة على ورقة دفعة من فئة الثلاثين
ملياً مقابل دفع مبلغ ١ جنيه ٥٠٠ مليماً
لنسخة الواحدة خلاف مصاريف البريد .

٦٦٥٤

الإفضال لأن المنطقة الصالحة للزراعة في مصر أعظم وأجدى من المنطقة الواقعة في الجزء المعروف اليوم باسم السودان . ومن هذا تعرف كيف دبر الله هذين الشطرين العظيمين أن لا يجد أحدهما مندوحة تغنيه عن صاحبه ، وتفرض على كل واحد منهما أن يتشبث بصاحبه ، فإذا تنازعا وتنافرا وتدابرا وتقاطعا ، حاق بهما جيماً ما يحيق بكل أخوين متنازعين متدابرين ، وهو الهلاك والضياع الذى نخاف مقبته .

وأنا لا أظن أن في الدنيا شيئاً هو أوضح للعقل السليم من هذا الذى ينبئ أن يكون بين مصر والسودان ، أى الحقوق الطبيعية التى يفرضها وجود هذين الشطرين المتجاورين : شطر لا بقاء له وحده وهو مصر ؛ وشطر هو القوى الكامنة التى تعطى البقاء للشطر الأول ، وذلك هو السودان . والشطر الأول منهما «مصر» هو الذى مهد الله له سبيل القوة والتاريخ والعلم فكان في الوجود أسبق الشطرين إلى قيام الدولة فيه ، والشطر الآخر إبقى ساكناً ... شيخ وقور رزين لا يفارق خلوته إلا بسبب من المطايا والنخ التى يرسلها إرسالاً إلى الشطر الأول ليحى ويقي ويكون سلطاناً في أرضه ، وتاريخاً في الزمن ، وحضارة في العالم ، ولكن الشيخ هو سر السلطان والتاريخ والحضارة — هو السودان . وذلك حسبته .

وقد كتب الله لمصر أن تكون كما هي الآن ، وأن تكون دولة في الدول لها سلطان ظاهر ولها عمل في بعض السياسة ، ولها آمال في تحرير نفسها وتحرير العرب وتحرير الشرق من بؤسة الاستعمار في أوربة وأمريكا وروسيا ، فكيف يجوز في عقل عاقل أن تدع أبها الذى يعدها بكل هذه القوة ينخزل عنها وينفصل ليقع في يد الدولة المستعمرة المروقة في الناس باسم بريطانيا ؟ إن مصر هي السودان ، ولا مصر بلا سودان ، وإذا كانت إنجلترا نفسها تدعى أن الهند لازمة لها ، وقناة السويس لازمة لها ، وكذلك روسيا فيها تدعيه ، وكذلك أمريكا في دعوى مصالحها في الأرض والبحر والجو ، فكيف يجوز في عقل عاقل أن يراد لدولة ترجو أن تكون دولة في هذه الدنيا المريضة المتراجحة ، وهى ليست إلا خطأ محروماً حظاً الحياة وأسباب البقاء بانفصال السودان المفضل المتكرم عليها بأسباب القوة التى تمكنها من أن تكون دولة ؟